خطاب صاحب الجلالة
بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب

بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعون لثورة الملك والشعب، وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني محفوفا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير سيدي محمد وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد يوم 16 ربيع الثاني 1418 هـ الموافق 20 غشت 1997 م خطابا ساميا إلى الأمة.

وفي ما يلي النص الكامل لهذا الخطاب.

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبي العزيز:

نحن في 20 غشت 1997 نحتفل بذكرى 20 غشت 1953. أربع وأربعون سنة مضت على ذلك اليوم المشهود الذي قدر فيه الله -سبحانه وتعالى- أن يجدد البيعة لوالدنا رحمة الله عليه سيدنا محمد الخامس طيب الله ثراه.. أن يجدد له البيعة وأن يجدد كذلك لتاريخ المغرب الحديث ما عرفه تاريخه الماضي من تشبث الملك بشعبه وتشبث الشعب بملكه والتحام كل منهما بالآخر كلما أراد من أراد أن يمس بسيادتنا أو أن يهين كرامتنا أو أن يستعمر أوطاننا. كان ذلك اليوم يوم انطلاقة جديدة لمغرب جديد وكان ذلك اليوم الشرارة التي أشعلت فتيل الحرب ضد الاستعمار في القارة الافريقية والدول المستضعفة. فعلينا إذن أن نحتفل بهذه الذكرى ليس كعيد فقط ولا كيوم فرحة فقط ولا كيوم من أمجادنا وأيامنا فقط بل علينا أن يكون هذا اليوم يوم حساب وتحليل لما قطعناه وبالطبع تقييم لما لازال ينتظرنا واضعين العلامات إثر العلامات حتى لا نكون سابقين للمواعيد ولا متأخرين عنها

ضابطين أمورنا متقنين أعمالنا مخططين بعد الله -سبحانه وتعالى- مستقبلنا.

فكلمتي لك اليوم -شعبي العزيز- ستنقسم إلى قسمين . سأتطرق في أولهما إلى حياتنا السياسية التي عشناها في مدة المسار أو المسلسل الانتخابي إلى يومنا هذا. والقسم الثاني سيكون موضوعه توعيتك أنت كشعب وكأحزاب سياسية وكهيئات نقابية وكجمعيات ثقافية بما هو منوط بك وبها في الأحقاب بل في القرون المقبلة.

عشنا -شعبي العزيز- في الأشهر الماضية مدة وسلسلة من الانتخابات كلها -ولله الحمد- مرت بكيفية أقول طبيعية ما عدا واحدة.

كيفية طبيعية لأنه ليس هناك من دولة دولة ولا بلد بلد أناط همته بممارسة الديموقراطية وممارسة الانتخابات إلا وهو في حاجة إلى رصيد من التجارب وإلى ماض من التقاليد وإلى تربية بالنسبة للمواطنين بمن فيهم من منتخِبين "بكسر الخاء" أو منتخَبين " بفتح الخاء" ولا تنس شعبي العزيز أن عملية الانتخابات لم تبدأ عندنا إلا منذ آخر سنوات الخمسينيات عندما سهر والدنا المنعم -محمد الخامس- طيب الله ثراه على الانتخابات البلدية الأولى التي جرت في المغرب فكان ذلك ربما في 58 أو 59. وإذن أقل من 40 سنة. إذن أظن شخصيا أن العمليات الانتخابية ولا سيما أنها عمليات انتخابية تتعلق بالمجالس البلدية حيث يكون الهدف هو انتخاب الأشخاص في البلديات والجماعات القروية أكثر من انتخاب البرامج، مرت بكيفية طبيعية أو نسبيا طبيعية ما عدا ظاهرة واحدة ألا هو ما كتب وما قيل عن استعمال الأموال. أولا يجب علينا أن نكون واقعيين ولا نريد أن نخلق الانسان مخالفا لما جبله الله عليه. فالانسان طموح وطموع. فعلينا إذن كمجتمع راق ومهذب أن نكون مجتمعا طموحا في حد الممكن، والواقع وأن

نربي أنفسنا على القناعة والنزاهة. علينا أن نعلم شيئا شعبي العزيز، وهنا أتوجه إلى الأسرة السياسية لأقول لها ..يقول المثل "من تجرأ لك تجرأ عليك " وأنا أقول "من اشترى لك اشترى عليك".

ثانيا :إننا إذا نحن ركبنا هذه الطريقة سنضر بسمعتنا سواء في جهتنا أو في قارتنا أو في العالم وسنضر حتى بسيرنا الداخلي لأننا سنربي أولئك الذين انتخبوا لنا أو صوتوا على أن يعطوا أصواتهم بدون ايمان ودون اطمئنان بل بدون اعتبار نهائي لأي مشكل سياسي ولا اختيار سياسي ولا عمل سياسي. ولكن ربما أن ما قيل في هذا الصدد قد بولغ فيه. وكيفما كان الحال فعلينا أن نأخذ هذا بعين الاعتبار أن تأخذه أنت كشعب وآخذه أنا بصفتي موجها وأبا حنونا لك حتى نتصرف في المستقبل بكيفية أخرى وحتى لا نلصق ببلدنا سمعة هو أعلى منها وليست في مستواه. وكيفما كان الحال فالقوانين موجودة والمساطر كذلك للضرب على يد كل من رشى أو ارتشى في هذا الباب. ولنطو هذه الصفحة وندخل إلى صفحة ثانية من هذا المسلسل.

إنك شعبي العزيز في انتظارالانتخابات التشريعية المقبلة. وتتساءل متى ستكون هذه الانتخابات المقبلة.

أولا: أريد أن أهنيء جميع الأحزاب السياسية والهيئات النقابية الممثلة في البرلمان على ما أظهروه من وعي وروح المسؤولية حينما ناقشوا مشروعي القانونين التنظيميين وحينما أدلوا برأيهم وحينما صوتوا حتى تدخل تلك القوانين حيز التنفيذ. قلنا دائما ولا زلنا نقول بالحوار للوصول إلى التراضي. ولكن ما هو التراضي في فهمي أنا شخصيا حتى لا تشوه الفكرة. التراضي هو الاتفاق على هدف. على هدف سام على هدف مصيري للبلاد. الاتفاق على اختيار ضروري وتاريخي في وقت ما. هذا هو التراضي

في نظري. أما النقاش في كيفية الوصول إليه ومحطات السير لبلوغه والمنهجية التي يجب أن تستعمل لإدراكه، فهذا يجب أن يكون محل الحوار والنقاش والبحث لأنه لا بد للانسان أن يوفر لبرامج هذه البلاد وهذا الشعب أحسن ما يكون من المساطر ومن المحطات ومن الزمن ومن الدقة.

فإن التراضي هو بمعنى "ما اجتمعت أمتي على ضلال" ألا نفترق في الاختيار بين الحق والباطل. هذا لا يجب وليس من المواطنة. ولا أن نضيع وقتنا في الاختيار بين الصالح والطالح. التراضي هو أن نتفق على عدم الضلال أما طريقة الوصول إليه ومناقشة المحطات والمسطرة وتجاذب الحديث حولها وتبادل الآراء فهذا هو الذي يغني الحوار. ولولا هذا الحوار وهذا النقاش لما كان للديموقراطية أو الشورى كما قالها الله سبحانه وتعالى في سورة الشورى وكما كان يعمل بها الرسول صلى الله عليه وسلم أن تؤتي أكلها وأن تكون خلقا من أخلاق الاسلام وركنا من الأركان الاجتماعية للمسلم بحيث أهنىء الطبقة السياسية والعمالية والحرفية والمهنية على وعيها.

وأقول لها بأنه بعد التفكير وبعد النظر إلى اليومية بالنسبة للسنة الحالية والسنة المقبلة فضلنا ورشحنا أن تكون الانتخابات التشريعية إن شاء الله في آخر جمعة من أكتوبر أو أول جمعة من نوفمبر. لماذا إن الاسباب واضحة منها ما هو موسمي ومنها ما هو -إن صح القول- طقسي. الموسمي هو أن شهر دجنبر سيكون بالضبط هو شهر شعبان وسيبدأ رمضان المبارك -إن شاء الله- في الأيام الأوائل إن لم يكن اليوم الأول من يناير. فعلينا إذن أن تكون الانتخابات قد تمت قبل شهر رمضان. ثانيا أن الموسم الشتوي يبدأ في المغرب -ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون كذلك- يبدأ في المغرب عادة في أواخر اكتوبر أو في أوائل نوفمبر. وإذا نحن أردنا أن تعمل اللجان المحلية تحت نظر اللجنة الوطنية للانتخابات وإذا أردنا أن نجمع نتائج

الانتخابات التشريعية في الوقت اللازم لجمعها ولإيصال النتائج إلى المركز الذي موجود في العاصمة علينا أن نأخذ بعين الاعتبار هذا الموسم حتى لا تعيقنا إما فيضانات أو انقطاع طرق أو انقطاع أسلاك تليفونية مما سيؤدي ربما إلى القيل والقال عن نزاهة الانتخابات أو صحتها في هذه المنطقة الجبلية أو في تلك المنطقة الأخرى. وهذا ما لا نريده نهائيا بالنسبة لهذه التجربة الديموقراطية.

زد على هذا -شعبي العزيز- أنه ريثما تأتي النتائج وريثما يستقر البرلمان بشقيه لأول مرة "مجلس النواب ومجلس المستشارين" وريثما يمكن آنذاك -بعد النظر في الخريطة الانتخابية- أن أتوجه اتجاها ما لتكوين حكومة إن نحن أخذنا هذا التاريخ "أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر" سنتمكن -إن شاء الله- في غضون شهر رمضان ما بين نتائج الانتخابات والعشر الأوائل من النصف الأول من رمضان أن نكون قد أسسنا حكومة جديدة مبنية على أرقام الانتخابات التشريعية المقبلة.

ثانيا اعتبرنا أن تأجيلها إلى أواخر أكتوبر أو أوائل نوفمبر مسألة منطقية جدا. لماذا، لإنني تتبعت الحملات الانتخابية للمجالس البلدية والقروية. وبالطبع كما كان من المنتظر فلم نسمع ولم نقرأ برنامجا مفصلا عن السياسة العامة أو الخاصة للبلاد. أما الآن ونحن بصدد الانتخابات التشريعية فسوف يجب على جميع الجهات السياسية أن تأخذ وقتها من الآن لوضع برنامجها.. إمكانات البرنامج وطموحات البرنامج، وتطابقه مع الواقع وتطبيقه في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وأن تكون تلك البرامج قابلة للتطبيق والتنفيذ إذا ما فاز هذا الحزب أو ذاك في الانتخابات.

إذن هذا عمل جدي يقتضي شيئا من الوقت والتفكير الشيء الذي دفع

بنا إلى تأجيل تاريخ هذا البرلمان وإرجاء افتتاح البرلمان الجديد في الجمعة الثانية من شهر أكتوبر كما هو منصوص عليه في الدستور. ولكن هذا البند من الدستور ليس من البنود الأساسية التي تكون كشرط صحة لوجود البرلمان.

إذن هذه -شعبي العزيز- هي الأسباب التي جعلتني أؤجل الانتخابات إلى آخر اكتوبر أو إلى الجمعة الأولى من نونبر ولا يمكن تأجيلها أكثر للضرورات التي ذكرتها آنفا.

هذه -شعبي العزيز- هي النقطة الأولى من الكلمة التي كنت أريد أن أوجهها لك بمناسبة 20غشت.

أما الموضوع الثاني -شعبي العزيز- ويجب أن يكون ما أقوله لك محط عينك صباح مساء ومساء صباح هو أنه لم يمر أكثر من سنة على اعتلائنا عرش أسلافنا المنعمين وعلى وفاة والدنا المغفور له محمد الخامس حتى عرضنا عليك أول دستور للمملكة وذلك برا بوعد أبينا وتنفيذا لرغبة عميقة في نفسنا واستجابة لأمانيك وطموحاتك. وجاء ذلك الدستور وقد فوضنا وتخلينا عن بعض السلط سواء التنفيذية أو التشريعية وجاءت بعد ذلك دساتير.

وكلما خطونا خطوة إلا ونحن نوسع رقعة المسؤولية سواء بالنسبة للمجالس المنتخبة أو بالنسبة للحكومة. وليست في حاجة إلى تعداد هذه المراحل التي خولتك ما تستحقه -شعبي العزيز- من تحمل للمسؤولية ورعاية للأمانة ومشاركة في التسيير إلى أن جاء الدستور الأخير الذي وافقت عليه بالإجماع، ذلك الإجماع الذي إن كان أثلج صدرنا فإنه من جهة أخرى أظهر لنا جسامة المسؤولية وخطورة الرعاية بالنسبة لشعب يبادلنا حبنا الوثني وتعلقنا بالغيرة المشتركة على وطننا وبالدفاع عن مقدساتنا وأرضنا

واستعدادنا الدائم للتضحية إلى آخر نفس بكل مصالحنا الخاصة الشخصية. فإذن -شعبي العزيز- ماذا يترتب على هذا: يترتب عليه وهنا إن كنت أتوجه إليك -شعبي العزيز- بجميع شرائحك فإني أتوجه بالخصوص إلى المدارس السياسية والمهنية والجمعيات الثقافية لأقول لهم ما يلي: إذا كان على الملك أن يربي وأن يثقف وأن يكون من سيخلفه فعليكم أنتم كذلك أن تربوا هؤلاء الناس المنخرطين تحت لوائكم ليكونوا أكفاء لما أنيط بهم من أمانة وما أعطوه من سلطات تنفيذية وتشريعية. فالزمان المقبل ليس كالذي عرفناه. فالزمان الذي عرفناه والزمان الذي عرفه أجدادنا وأسلافنا هو زمن التحرير والمحافظة على التخوم والحدود. وكانت الحروب سجالا وكان المد والجزر الجغرافي والتاريخي يمتد على نصف أو على جيل واحد أو على جيلين أو على ثلاثة أجيال، وكان دائما بلدنا يضمد جراحه ويقف على رجليه ويستعيد نفسه ويستضيئ بنور مقاومة أخرى وروح بناء جديد.

أما الآن -شعبي العزيز- وأتوجه هنا كما قلت إلى الطبقة المسؤولة أو التي تكون المسؤولين فإن الهزيمة ستكون -لا قدر الله- كما نراها بمثابة السكتة القلبية لأنه لم يبق اليوم دفاع عن الحدود. من المعلوم أنه يجب الدفاع على الحدود. ولكن هناك الضمانات الدولية واستقرار دولي. اليوم يجب الحفاظ على صحة الاقتصاد وعلى صحة المجتمع وعلى تضامنه وعلى مبادرته وعلى القدرة التنافسية للبلاد سواء في التكنولوجية أو في التجارة أو في الصناعة أو في ميادين المبادلات الدولية والقارية والجهوية.

شعبي العزيز: إن الحرب اليوم إذا خسرها بلد ما فسيحتاج إلى أجيال وأجيال لاستعادة صحته وقوته وعضلاته ومكوناته. إن خسارة حرب الدفاع عن النفس وحرب الاستمرار في الحياة هي كما قلت لك بمثابة السكتة القلبية أو النوبة القلبية.

ولهذا علينا جميعا ابتداء من خادمك هذا إلى المدارس الوطنية والمهنية والثقافية التي أتوجه إليها أن نزيد في تركيز التربية الوطنية وفي الالتزام بالمسؤولية وفي التكوين السياسي في معرفة تحليل الأمور ومعرفة النظر إلى الأسباب حتى نعرف المسببات الصالح منها والطالح. وعلينا أن لا نجهر بالقول لمجرد الجهر بالقول، وعلينا ألا نستعمل الديماغوجية، وعلينا أن نقيس دائما مطامحنا بإمكاناتنا، وعلينا أن نمارس سياسة إمكاناتنا لخلق امكانات سياستنا.

هذه -شعبي العزيز- هي المسؤولية الملقاة علينا جميعا حيث أننا اقتسمنا السلطات. وحينما أقول اقتسمنا السلطات أقول أن جل السلطات موجودة الآن لدى المجالس التشريعية. نعم بيدي سلطات مهمة كتوجيه السياسة العامة للبلاد وكإلقاء خطاب العرش بكل حرية خلافا لبعض الدساتير وأقول فيه ما أريده، ما أراه وما أرتئيه أو التوجه إليك توجها تفهم منه أن هذه هي الخطة التي يجب اتباعها. أما النظر في القوانين والبت فيها والمصادقة بالتصويت عليها فهي -شعبي العزيز- بيد المجلسين التشريعيين اللذين ينص عليهما الدستور.

فعلى الجالسين فيهما أن يكونوا في مستوى المسؤولية دارسين لحالاتهم. عليهم أن يتربوا في مدرسة الواقع أن يتعلموا كيف يزنوا، لا أقول قراطيس صلاحياتهم بالكيلوغرام من الصفحات، بل عليهم أن يزنوا مسؤولياتهم بالنسبة لروح تلك المسؤوليات ولما ينتج عن تلك المسؤوليات ولما يترتب عليها وهنا -شعبي العزيز- سنتمكن مرة أخرى من أن نخلق ثورة جديدة ومستمرة للملك والشعب. أن يربي الملك ما يجب أن يكون في سيرة الملك وأن تربي أنت -شعبي العزيز- في سيرة منتخبيك ومختاريك ما يجب أن يكون في سيرهم وتفكيرهم. وهكذا سوف تكون الثورة المغربية

دائما فيها واو المعية، ثورة الملك والشعب في آن واحد، لا ثورة الملك بعد الشعب أو ثورة الشعب بعد الملك، وواو المعية في آن واحد. سنكون دائما على موعد واحد مع التاريخ لنثور جميعا ضد المشاكل والجهل والتخلف وعدم التعاون بين الطبقات المغربية الاجتماعية، ولنقوم ضد كل شيء يعوق تقدمنا حتى لا نقع -لا قدر الله- كما شرحته لك من قبل في ذلك النوع من الموت أو ذلك النوع من الصدمات التي يمكنها أن تعترض سير الدول، وهي صدمات عادة ما تكون مفاجئة وحتى إذا لم تكن مفاجئة لا تترك فرصة للتراجع إذا ما بدأ الانزلاق.

أرجو الله سبحانه وتعالى -وأملي فيه كبير- أن يجنبنا هذه المخاطر وسيجنبنا إياها إذا نحن طبقنا ما قاله الحكماء عندما قالوا:"غرسوا فأكلنا ونغرس ليأكلوا" لقد عمل أسلافنا لنعمل أنت وأنا. فعلينا أن نعمل ليعمل الآتون بواو المعية في آن واحد لسبب واحد ولهدف نبيل واحد. وهكذا سندخل في زمرة أولئك الذين نعتهم الله بالمؤمنين. وما أثقل هذا الوصف وما أثمنه في قوله تعالى :"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا" صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.